وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – في شان النزاع القائم بين الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ومحافظة الشرقية حول من له الولاية على البركة الطبيعية التي أجرتها المحافظة لشركة أية للمشروعات والاستثمار السياحي .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٠٠٨/٦/١٨ أن المشرع تحقيقا منه لسياسة تنمية الاقتصاد القومي في مجال الثروة السمكية انشأ هيئة عامة أطلق عليها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ناط بها مهمة تنمية الثروة السمكية وتنظيم استغلال مناطق الصيد والمرابي والمزارع السمكية بالمسطحات المائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، وخصها وحدها بالإشراف على استغلال هذه المسطحات المائية والحصول على مقابل استغلالها باعتباره يشكل احد مواردها .

وتلاحظ للجمعية العمومية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ المسطحات المائية والاراضى التي تختص الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالأشراف عليها واستغلالها بحيث تشمل البرك التي تصلح للإنتاج السمكي ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار يكون للهيئة وحدها حق استغلال تلك البرك والترخيص بالانتفاع بها واليها وحدها يؤول مقابل الانتفاع بها بحيث يمتنع على الجهات الاخرى التعدى على الاختصاص المقرر لها فى هذا الشأن وينحسر عن وحدات الادارة المحلية ما كان مقررا لها من اختصاص بمقتضى قانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية بحسبان ان رئيس الجمهورية هو المختص دستوريا باصدار القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة ، وهو المختص ايضا – وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة – بانشاء الهيئات العامة وتحديد الجهة التى تتبعها والاموال التى ترصد لها والاغراض التى تقوم على تحقيقها ومن ثم يكون هو المختص وفقا لاحكام الدستور والقانون بنقل تبعية المرافق والمصالح العامة من جهة الى اخرى.

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة – ولما كان الثابت من العقد المبرم بيم محافظة الشرقية وشركة اية للمشروعات والاستثمار السياحى بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٢ ، ان موضوع هذا العقد هو بركة عنان الكائنة بالقصاصين شرق الحسينية ، وهى ضمن المسطحات المائية التى تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية الاشراف عليها واستغرلها فمن ينعقد لها وحدها استغلال هذه البركة دون ان يحتج قبلها بثمة عقود صادرة من جهة لا ولاية لها فى الاستغلال .

مـــؤدى ذلـــك :

احقية الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية فى الاشراف على البركة الطبيعية محل النزاع واستغلالها .

(فتوى رقم : ٣٨٦ – بتاريخ : ٢٠٠٨/٧/١٢ – ملف رقم : ٣٧٧٩/٢/٣٢)